

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 22 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 18/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 14/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 20/00 بتوقيت جنيف، والساعة 23/30 بتوقيت دلهي، والساعة 3/00 من يوم 23 أيلول/سبتمبر 2020 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2020/26/Rev.1*

Original: English

تقرير الأونكتاد: الإنفاق العام الجريء هو السبيل الوحيد للتعافي بشكل أفضل من جائحة الكوفيد-19

يتعين على النظام المتعدد الأطراف أن يمد يد العون إلى البلدان النامية نظراً لقيود الحيز المالي التي تواجهها

جنيف، 22 سبتمبر 2020 - وفقاً لتقرير التجارة والتنمية لعام 2020 الصادر عن الأونكتاد، التوسع المالي الجريء والموجه بقيادة الاقتصادات المتقدمة هو الطريق الوحيد لانتعاش اقتصادي عادل ومرن بعد جائحة الكوفيد-19.

ستزيد نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في عام 2020، وإذا كان الماضي دليلاً، فلن تعود إلى مستويات ما قبل الكوفيد-19 بسرعة، ما يهم، وفقاً للتقرير، هو كيفية حدوث هذه العودة.

ويقول الأمين العام للأونكتاد موخيسا كيتوي "يتطلب الدعم المالي الملائم للموقف الحالي، أولاً وقبل كل شيء، انتعاش اقتصادي قوي ويجب على الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة."

ولم يؤخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 و 2009، عندما أدي الخلط الخاطيء بين ميزانيات الحكومة والأسرة إلى دفع العديد من الاقتصادات إلى اختبار التقشف. ويوضح التقرير أن فكرة توسيع النمو الاقتصادي عن طريق التقشف كانت فاشلة، مما ترك وضعاً مالياً هشاً عشية صدمة "كوفيد-19".

البلدان النامية بحاجة إلى دعم كبير

ولكن بالنظر إلى القيود المفروضة على الإنفاق في العديد من البلدان النامية، ستكون هناك حاجة إلى دعم دولي كبير لضمان توفر الحيز المالي المطلوب. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى قلب الميزانيات العمومية رأساً على عقب عندما كان الاقتصاد العالمي يسير بالفعل على طريق مكس بالديون، وفقاً لمعهد التمويل الدولي، وصلت أرصدة الديون العالمية في الربع الأول من عام 2020 إلى مستويات قياسية بلغت 258 تريليون دولار.

* جهة الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit، +41 22 917 58 28، +41 79 502 43 11،

<http://unctad.org/press>، unctadpress@unctad.org

من أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل على الرابط: <https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx>

ونتيجة لأزمة كوفيد-19، قفزت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 10٪ حيث وصلت إلى 331٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر القليلة الأولى من الجائحة.

في الاقتصادات المتقدمة، تمثلت المشكلة في الارتفاع السريع للديون متدنية الجودة للشركات غير المالية، حيث ارتفع إجمالي مديونية الشركات غير المالية إلى 75 تريليون دولار في نهاية عام 2019، أي ضعف مستواه في عام 2008. وفقاً للتقرير، وصل المخزون العالمي من سندات الشركات غير المالية إلى مستويات قياسية بلغت 13.5 تريليون دولار في نهاية عام 2019 - تم تصنيف 30٪ فقط منها A أو أعلى.

لذلك، وصلت حالات التخلف عن سداد الديون من قبل الشركات إلى مستويات جديدة في النصف الأول من عام 2020، لا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو مما يعكس تراجع الأرباح بسبب صدمة فيروس كورونا المستجد وإدمان الشركات طويل الأجل على التمويل بالاقتراض.

ميزانيات الحكومات تحت الضغط

يقول التقرير إنه مع قيام الحكومات بتمديد القروض والضمانات في فترة الإغلاق، فمن المرجح أن تؤدي هذه الموجة من التخلف عن السداد إلى ضغط إضافي على الميزانيات العامة.

في حين تمت أسواق سندات الشركات بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية في بعض أكبر الأسواق الناشئة - إلى 3.2 تريليون دولار بحلول عام 2017 - يهيمن على ديناميات الدين بشكل عام انكشاف وتعرض الحكومات للتأثيرات غير المباشرة الناجمة عن عدم الاستقرار المالي العالمي. ويحدث هذا في سياق تحرير الحساب الرأس مالي، في ميزان المدفوعات، على نطاق واسع واعتماد أقوى على الاقتراض الخارجي من الدائنين من القطاع الخاص، بدلاً من الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

وتتشكل مجموعة من المخاطر ناجمة عن الشعور المتقلب للمستثمرين، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتقصير آجال الاستحقاق وزيادة مخاطر التمديد، وارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي (كنسبة مئوية من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية)، فضلاً عن ضعف القدرة على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية من خلال تراكم الاحتياطيات، لذلك لا ينبغي أن يكون مفاجئاً أن البلدان النامية واجهت قيوداً في تعبئة الموارد المالية المحلية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 أكثر مما واجهته الاقتصادات المتقدمة (انظر الشكل) - مما يعكس انقساماً عالمياً خطيراً بين من يملكون ومن لا يملكون.

الشكل: حجم تدابير السياسة التحفيزية استجابة لتفشي فيروس كورونا: الاقتصادات المتقدمة والنامية [1]

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصادر وطنية رسمية.

ملاحظات: [1] اعتباراً من 25 مايو 2020 [2] لم يتم تضمين إجراءات التأجيل قصيرة الأجل، أي مدفوعات الضرائب المؤجلة من ربيع أو شهر إلى آخر. [3] تقدير عمليات شراء الأصول الإضافية من قبل البنوك المركزية استجابة لتفشي فيروس كورونا.

الخروج من ضائقة الديون

الديون في حد ذاتها ليست هي المشكلة، القضية الكبرى هي السياسات المعتمدة لإدارتها واستدامتها. ركزت السياسات بشدة على توقعات المستثمرين قصيرة الأجل، وأدى تعزيز أسعار الأصول إلى ظهور فقاعات مضاربة في الأسواق المالية، بدلاً من التركيز على التعافي الفعال للاستثمار المنتج والوظائف والطلب الكلي. ويرى التقرير أنه في المستقبل المنظور، يمكن إدارة سياسات مالية توسعية في الاقتصادات المتقدمة - التي يمكنها الاقتراض بفائدة قريبة من الصفر أو أقل - وفي بعض الاقتصادات النامية الأكبر، دون آثار تضخمية وبطريقة التمويل الذاتي إذا كانت موجهة نحو الاستثمار الإنتاجي في تقنيات التخضير الجديدة، والاستفادة من التقدم التكنولوجي من أجل الإدماج الاجتماعي وتوفير الخدمات العامة الشاملة.

ويقول ريتشارد كوزول رايت، مدير قسم العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد: "المطلوب الآن ليس الرجوع المزمع للتشفير المالي، بل صوت جماعي قوي لدعم التوسع المالي المستمر والمنسق الذي تقوده الدولة في جميع أنحاء العالم".

وستحتاج الاقتصادات النامية الأصغر، في جميع مستويات الدخل، إلى مساعدة مالية من المجتمع الدولي للحفاظ على الحيز المالي المحلي وتوسيعه، ويرجع ذلك إلى أن تلك الاقتصادات لا تزال تعتمد على مداخيل العملة الصعبة، ويتعين عليها التفاوض بشأن الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية العالمية على ميزان مدفوعاتها وإدارة تقلبات أسعار الصرف والاحتياطات الدولية وكذلك الوصول المستمر إلى الأسواق المالية الدولية حيثما كان ذلك مناسباً.

الجهود الحالية لتخفيف عبء الديون غير كافية

في الوقت الحالي، تعد مبادرة مجموعة العشرين ونادي باريس لتعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية لعدد مختار من البلدان النامية الضعيفة من مايو إلى ديسمبر 2020 هي الصفقة الرئيسية المطروحة على الطاولة، لكن الأرقام لا تتناسب مع حجم المشكلة: لقد تبنى المبادرة ما يقرب من نصف البلدان المؤهلة حتى الآن، ويبدو أنها ستشمل حوالي 14 مليار دولار لتخفيف سداد الديون مؤقتاً لعام 2020. ويعتبر ذلك زهيداً مقارنة باحتياجات البلدان النامية التي تواجه جداول سداد كبيرة لديونها الخارجية العامة في 2020-2021، والتي تصل إلى ما بين 2 تريليون دولار و 2.3 تريليون دولار للبلدان النامية ذات الدخل المرتفع وما بين 600 مليار دولار إلى تريليون دولار للبلدان النامية المتوسطة والمنخفضة الدخل (وفقاً لحسابات الأونكتاد).

في غضون ذلك، شهد المساهمون الذين يمتلكون الجزء الأكبر من أسهم الشركات المستفيدة من صدمة كوفيد-19 نمواً، بدلاً من التراجع، في ثرواتهم الشخصية بأكثر من 500 مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها في الأشهر الأولى من الوباء.

من الأزمة إلى ازدهار يشمل الجميع

ستكون هناك حاجة إلى تدابير أكثر طموحاً ومتعددة الأطراف إذا اردنا تحويل لأزمة عالمية إلى انتعاش عالمي:

- التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة (SDRs) لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان النامية من خلال نظام احتياطي محوكم دولياً. على أقل تقدير، ينبغي دعم الحيز المالي للبلدان النامية بما يعادل تريليون دولار من حقوق السحب الخاصة لمواجهة قيود السيولة الحالية.
- الدعم المالي لتعزيز الاستجابة للطوارئ الصحية لكوفيد-19 في البلدان النامية من خلال خطة مارشال للتعافي الصحي مموله من زيادة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، والإصلاح الضريبي على المستوى الدولي وآليات التمويل المتعددة الأطراف لبناء المرونة و تعزيز الانتعاش.
- تأسيس وكالة دولية للتصنيف الائتماني لتقديم تصنيفات موضوعية تعتمد على خبراء الجدارة الائتمانية للحكومات والشركات، بما في ذلك البلدان النامية، ولتعزيز المنافع العامة العالمية. علاوة على ذلك، من شأن هذا أن يساعد على تعزيز المنافسة في الأسواق شديدة التركيز.
- تأسيس هيئة ديون عالمية لمنع تكرار أزمات السيولة من التحول إلى حالات تخلف متسلسل عن سداد ديون سيادية. مثل هذه السلطة من شأنها أن تبنى مستودعاً للذاكرة المؤسسية حول إعادة هيكلة الديون السيادية، كما ستشرف على إنشاء سجل عالمي متاح للجمهور لبيانات القروض والديون المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية. وإضافة إلى ذلك، فإنها ستضع مخططاً لإطار دولي قانوني ومؤسسي شامل وشفاف للتحكم في عمليات التجميد التلقائي المؤقت لسداد الديون السيادية في أوقات الأزمات وإدارة عمليات تسوية الديون السيادية بطريقة عادلة وفعالة وشفافة.